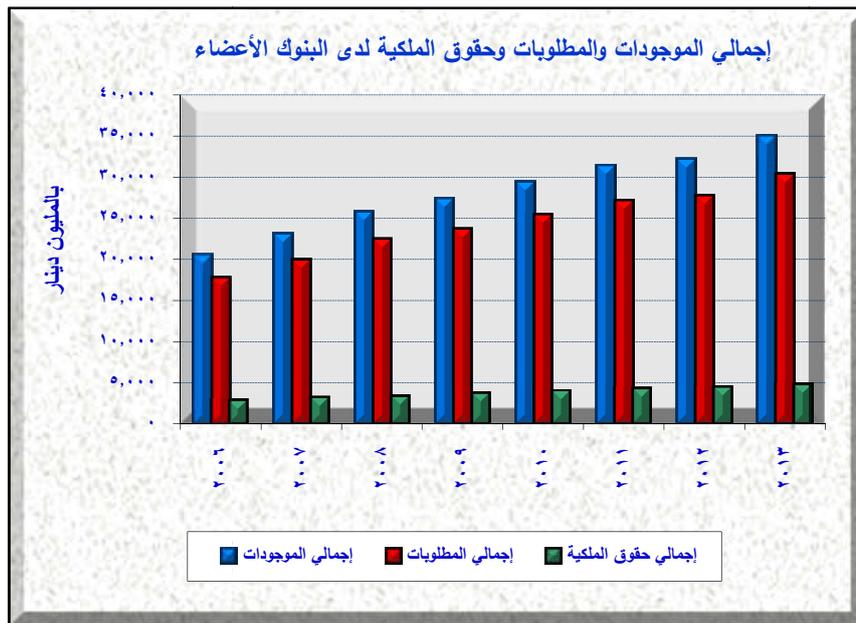


أداء البنوك الأعضاء

أدت الممارسات السليمة وإجراءات تنظيم الجهاز المصرفي بشكل عام وحسن إدارة عمل البنوك بشكل خاص الرامية إلى مواجهة مخاطره المختلفة، والتي اتسمت بالمرونة والتفاعل بشكل كبير مع السياسات النقدية والرقابية والمصرفية الحصيفة التي ينتهجها البنك المركزي، إلى استقرار أوضاع الجهاز المصرفي وتمتينه وزيادة كفاءته ومساهمته في التنمية الاقتصادية للمملكة، حيث أظهرت المؤشرات المالية الرئيسة للبنوك الأعضاء لعام ٢٠١٣ والبالغ عددها ٢٢ بنكا من أصل ٢٦ بنكا يمثل الجهاز المصرفي الأردني، إلى ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، والمحافظة على معدلات كفاية رأس المال المرتفعة، الأمر الذي عزز من ملاءمتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية أو داخلية، وتالياً ملخص لأهم تلك المؤشرات:-

- بلغ إجمالي موجودات البنوك الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٣٥٠٠٤,١ مليون دينار مقابل ٣٢١٣٨,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٢٨٦٥,٥ مليون دينار ونسبتها ٨,٩%، مقابل زيادة قدرها ٧٩٥ مليون دينار ونسبتها ٢,٥% خلال العام ٢٠١٢.
- بلغ إجمالي مطلوبات البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ حوالي ٣٠٣٠٦,١ مليون دينار مقابل ٢٧٦٩٦,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ٢٦٠٩,٤ مليون دينار ونسبتها ٩,٤%، مقابل زيادة قدرها ٥٩١,٦ مليون دينار ونسبتها ٢,٢% في نهاية العام ٢٠١٢.
- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ٤٦٩٨,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٤٤٤٢,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة مقدارها ٢٥٥,٨ مليون دينار ونسبتها ٥,٨%، مقابل زيادة قدرها ٢٠٤,١ مليون دينار ونسبتها ٤,٨% في نهاية العام ٢٠١٢.



الهيكل العام للموجودات والمطلوبات

- بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء حوالي ٢٢٩٩٨,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٢٠٨٨٠,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وازدياد مقدارها ٢١١٨,٢ مليون دينار ونسبتها ١٠,١%، وشكلت هذه الودائع ما نسبته ٧٥,٩% من إجمالي المطلوبات في العام ٢٠١٣ مقابل ٧٥,٤% للعام ٢٠١٢.
- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ١٣٢٩٩,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ١٢٦٧٦,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وازدياد قدرها ٦٢٣,٤ مليون دينار ونسبتها ٤,٩%. وقد تراجعت بذلك نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات لتصبح حوالي ٣٨,٠% في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٣٩,٤% في نهاية العام ٢٠١٢.
- بلغ مقدار الاستثمارات في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لدى البنوك الأعضاء (معظمها سندات حكومة أردنية) حوالي ٨٨٦٥,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٠٢٧,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبارتفاع قدره ١٨٣٧,٦ مليون دينار ونسبته ٢٦,١%، وقد ارتفعت نسبة هذه الموجودات إلى إجمالي الموجودات -على حساب التسهيلات الائتمانية- لتشكّل ما نسبته ٢٥,٣% في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٢١,٩% في نهاية العام ٢٠١٢.
- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) حوالي ٧٦٨٤,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٥١١,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وازدياد قدرها ١٧٢,٤ مليون دينار ونسبتها ٢,٣%، وقد شكّلت هذه الالتزامات ما نسبته ٢٢,٠% من إجمالي الموجودات لدى البنوك الأعضاء في العام ٢٠١٣ مقابل ٢٣,٤% في العام ٢٠١٢.

محفظة التسهيلات الائتمانية

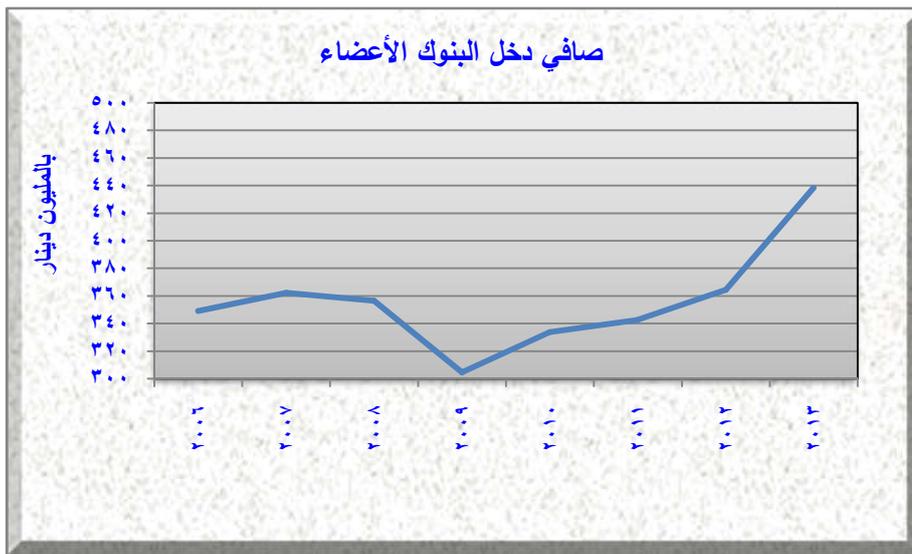
- أظهرت محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الأعضاء تحسناً نسبياً في أدائها خلال العام ٢٠١٣ مقارنة بالعام ٢٠١٢، وقد ظهر ذلك من خلال المؤشرات الكمية التي تقيس ذلك ونذكر منها ما يلي:-
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بالإضافة إلى الفوائد المعلقة والديون المعدومة منسوبة إلى صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ١١,٦% للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ١٣,١% في نهاية العام ٢٠١٢.
 - بلغت نسبة تغطية المخصصات إلى أصل التسهيلات غير العاملة لدى البنوك الأعضاء حوالي ٨٣,١% في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٣,٧% للعام ٢٠١٢.
 - بلغت نسبة المخصص المنقطع خلال العام من الإيرادات -تحوطاً لتسهيلات ائتمانية غير عاملة- إلى صافي إيرادات الفوائد حوالي ١٤,٢% في نهاية ٢٠١٣ مقابل ٢٤,٥% في نهاية ٢٠١٢.
 - بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات حوالي ٢,٢% للعام ٢٠١٣ مقابل ٢,٠% للعام ٢٠١٢.

نسبة كفاية رأس المال

- بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي البنوك الأعضاء حوالي ١٨,٠% للعام ٢٠١٣، مقابل ١٨,٤% للعام ٢٠١٢، علماً بأن تعليمات البنك المركزي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ١٢%، كما أن مقررات بازل II تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ٨%.

الربحية

- وعلى صعيد قائمة الدخل فقد بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ ما مقداره ٦٢٨,٥ مليون دينار مقابل ٥١٩,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وبزيادة قدرها ١٠٨,٩ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٩%.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات لدى البنوك الأعضاء حوالي ١,٩% للعام ٢٠١٣ مقابل ١,٦% للعام ٢٠١٢.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ١٣,٨% للعام ٢٠١٣ مقابل ١٢,٠% للعام ٢٠١٢.
- بلغت نسبة العائد على متوسط التسهيلات (العائد من صافي الفوائد على التسهيلات إلى متوسط صافي التسهيلات) حوالي ٨,١% في عام ٢٠١٣ مقابل ٧,٩% في ٢٠١٢.



أهم مؤشرات الأداء المالي للأعوام الخمسة الأخيرة

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	%٣٨,٥	%٣٧,٦	%٣٣,٣	%٣٩,٤	%٣٨,٠
نسبة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي الموجودات	%٧,٥	%٦,٠	%٢٠,٠	%٢١,٩	%٢٥,٣
نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة والديون المدومة إلى صافي التسهيلات	%٩,٨	%١١,٩	%١١,٦	%١٣,١	%١١,٦
المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي إيرادات الفوائد	%٢١,٢	%٢٢,١	%٢٥,٧	%٢٤,٥	%١٤,٢
نسبة النقد وشبه النقد إلى ودائع العملاء فوق ١٠٠,٠٠٠ دينار	%٦٩,٩	%٦٩,٨	%٦١,٠	%٦٦,٣	%٥١,٣
نسبة كفاية رأس المال	%١٩,٨	%١٩,٨	%١٨,٦	%١٨,٤	%١٨,٠
نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات	%١,٦	%١,٧	%١,٥	%١,٦	%١,٩